The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.4, P P. 326-342
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٤، ٢٠١٩ ص ص ٣٢٦-٣٤٢

Analysis of the trends of monetary policy and their impact on economic growth In the Iraqi economy

تحليل توجهات السياسة النقدية وأثرها في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

*أ.م.د مهدي خليل شديد * م.د. موسى مرزه الشاهر

Abstract :

The Iraqi economy after year 2003 witness shafting in political and economical philosophy, That reflex direct and in indirect by effected activity of it &towards monetary policy in Iraqi economy so as to achieve growth and developing, This research try to examine the relationship between many of monetary variables as money supply by widely concept ,interest rate and exchange rate to describable independent variables , and rate growth of domestic product as indicator for economical growth .

The research found economical growth didn't related changing monetary policy, causes of that under developing product and productivity , structure's imbalances deeply in the long run within largest effectiveness for exchange rate to face inflation, either interest rate in spite of moving it towards increasing or decreasing but couldn't achieve request aim to attract domestic saving before remaining high hoarding .That evidence other factors largest effectiveness .

* جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم أدارة البيئة

المستخلص

شهد الاقتصاد العراقي تحولا في الفلسفة السياسية والاقتصادية بعد ٢٠٠٣ انعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في تأثير فاعلية وتوجهات السياسة النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي في العراق من خلال الإجراءات المباشرة وغير المباشرة المختلفة التي استهدفت المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو والتنمية ، حاول البحث فحص العلاقة بين بعض متغيرات السياسة النقدية كعرض النقود بالمفهوم الواسع ومعدلات الفائدة والصرف بوصفها متغيرات مستقلة ونمو الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيرا تابعا وكذلك مؤشرا للنمو الاقتصادي .

وجد البحث أن النمو الاقتصادي لا يتبع تغيرات للسياسة النقدية ،والسبب في ذلك يرجع الى تخلف الإنتاج والإنتاجية وتعمق الاختلالات الهيكلية طويلة الأجل في الاقتصاد العراقي مع تأثير اكبر للصرف في مواجهة التضخم ، أما معدل الفائدة فبالرغم من تحريكه نحو الزيادة او الانخفاض الا انه لم يحقق الهدف المطلوب في جذب الادخارات المحلية وبقي الاكتناز عاليا .مما يدل ان هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا.

المقدمة

ادى التحول االسياسي بعد٢٠٠٣ الى تغير الفلسفة الاقتصادية والسياسية في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة ، فكانت النتيجة هي إتباع نظام للصرف مدار من قبل البنك المركزي عن طريق الاحتياطات النقدية الأجنبية عبر مزاد العملة لاستهداف التضخم وجعله هدف نهائي للسياسة النقدية وتغيير معدلات الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الادخارات المحلية والاجنبية ، ورافق ذلك زيادة الاستيراد العشوائي الذي حل محل المنتجات المحلية التي هي أصلا ذات عرض منخفض وساعد في ذلك ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مما قاد إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الطلب الكلي مع محدودية العرض الكلي .

أجرى العراق العديد من الإصلاحات الاقتصادية بعد ٩-٤- ٢٠٠٣للتحول من الإدارة المركزية الشاملة للاقتصاد االوطني إلى الإدارة اللامركزية لاسيما في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وإتباع آلية السوق وميكانزم الأسعار ، ورفع مساهمة القطاع الخاص وتفعيل نظام السوق ، ودور اكبر للسياسات المالية والنقدية في توجيه النشاط الاقتصادي الا ان تعمق الاختلالات الهيكلية وضعف الانتاج والانتاجية وريعية الاقتصاد العراقي فضلا عن طبيعة الظروف السياسية المختلفة حالت دون تحقيق تلك السياسات لأهدافها المختلفة .

مشكلة البحث

القى التحول السياسي ظلاله على الاقتصاد العراقي وقاد بالنتيجة الى عدم وضوح السياسة الاقتصادية اللازمة لضمان التحول من المركزية الشديدة في ادارة الموارد الى اللامركزية وتحرير السوق، فضلا عن طبيعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت عملية التحول .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في فهم الادوار المختلفة للسياسة النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ عبر متغيراتها المختلفة وبالتالي بحث امكانية تحقيق النمو والتنمية لاغراض الاستقرار والنمو .

هدف البحث

يهدف البحث الى ما ياتي :

١- تحليل تاثير تغير المعروض النقدي في اتجاهات النمو الاقتصادي.

٢- التوصل الى استنتاجات منطقية وعملية بشان العلاقة طويلة الاجل بين تغيرات الصرف والنشاط الاقتصادي.

٣- تحليل تغيرات الفائدة واثرها في اتجاهات النمو الاقتصادي

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها ،ان التغيرات في المعروض النقدي بالمفهوم الواسع واسعار الصرف والفائدة لها تأثير على النمو الاقتصادي بصوره مباشرة او غير مباشرة لما بعد ٢٠٠٣ .

منهجية البحث

اعتمد البحث الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي لإثبات الفرضية .

حدود البحث

-الحدود المكانية : يشمل البحث الاقتصاد العراقي باعتبار ان الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصادية كلية .

-الحدود الزمانية: شمل البحث المدة بعد ٢٠٠٣.

هيكلية البحث

لغرض التوصل إلى أهداف البحث ،تم تقسيمه إلى مبحثين ،تناول الأول الإطار النظري للسياسة النقدية - المفهوم والأهمية وتناول الثاني تحليل تطور بعض متغيرات السياسة النقدية وتاثيراتها في اتجاهات النمو الاقصادي .

١.المبحث الأول : السياسة النقدية –المفهوم والأهمية

في ظل التطورات الاقتصادية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي والتي تستوجب تبني سياسات اقتصادية كلية واقعية ومرنة قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة لإصلاح الخلل في التوازنات الداخلية والخارجية وتقليل اثر التقلبات الناتجة عن حدوث الصدمات المختفة (السياسية ، الاقتصادية ،--- الخ) . تدعو الحاجة السياسة النقدية إلى القيام بعملها في الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لتوفير البيئة الملائمة للنمو والاستقرار .

١.١ مفهوم السياسة النقدية : Concept of Monetary Policy

السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد الكلي فضلا عن السياسة المالية للسيطرة على اتجاهات الاقتصاد القومي ، وهي نتاج التغيرات في نظام الاحتياطي للتأثير في عرض النقود والموجودات Assets الأخرى في الاقتصاد القومي [١] ،على ان التحكم في العرض الكلي للنقود من خلال رقابة وإدارة الائتمان المصرفي من المسائل المهمة عند وضع السياسة الاقتصادية (وعلى حد سواء) في الاقتصادات المتقدمة أو الاقتصادات الاخذه في النمو . وللسياسة النقدية مفهومان ، الأول المفهوم الضيق ويعني تلك الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة ، وقد عرفها كينت Kent بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود لبلوغ هدف اقتصادي معين [٢] . أما المفهوم الواسع فقد أشار إليه أنزنك Enizing ليتضمن كافة الإجراءات والتنظيمات النقدية وغير النقدية لغرض تحقيق أهداف نقدية أو غير نقدية وبالتالي التأثير في حجم وكلفة توفير النقود * اللازمة لعمل النظام الاقتصادي ككل [٣] .

أن المساهمة ألمثمره للنقود ترتبط مباشرة باستقرار قيمتها ، فالنقود لأي اقتصاد هي بمثابة اللغة للاتصال ، فعدم استقرار تلك القيمة يعني صعوبة التنبؤ فيها،ولن يكون من السهل التنبؤ بتوجهاتها المستقبلية للمقرضين أو المقترضين وليس هناك لغز في سبب عدم استقرار قيمة النقود ، فالنقود كسائر السلع تتقرر قيمتها بواسطة العرض والطلب عليها ، وثبات عرضها وزيادته بمعدل منخفض أو معتدل يؤدي إلى استقرار قيمتها ، مقابل ذلك فالتوسع في عرض النقود بشكل سريع نسبيا مقارنة بتوسع عرض السلع والخدمات يؤدي إلى خفض قيمتها وارتفاع الأسعار [٤] . وتآكل تلك ألقيمه سيكون له اثر سلبي على تحقيق العدالة

([1]) David C . Colander , Economic s , Fourth edition , Mc Grew –Hill , Irwin , 2001 , p 680 .

(2) د . عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ٥٨٣.

* يقصد بكلفة توفير النقود، سعر الفائدة وتكلفة الفرصة البديلة للنقود.

[3] Enzing , Monetary policy , end sand means , Harmon Sdworth , middle six , Penguin , 1964 , p 50 .

[٤]) جيمس جوارتيني وآخرون ، الاقتصاد القائم على الفطرة السليمة ، ترجمة عباس أبو ألتمن ، الطبعة العربية الأولى ، دار إيكال للطباعة والتصميم ، بغداد ، ٢٠٠٦ ،ص ٨٥.

الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام وبالتالي فاستقرار الأسعار يساعد على تحقيق أهداف أخرى كإشباع الحاجات المختلفة والعدالة في توزيع الثروات والدخل وتخفيض معدلات البطالة [٥].

يبدو أن كثرة التقلبات أصبحت ظاهرة مألوفة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وأوائل القرن الجديد ، وربما تكون هذه ناتجة عن اضطراب الأسواق المالية أكثر من اضطراب السياسات النقدية بسبب عدم توازن المعاملات المالية مع المعاملات الحقيقية في الاقتصاد القومي مما نجم عنه تقلبات مفرطة في معدلات الفائدة وأسعار الصرف وتعطيل آلية عمل النظام المالي واختلال الهيكل الاقتصادي ، الأمر الذي نتج عنه عدم اليقين في أسواق الاستثمار والتحول من الائتمان طويل الأجل إلى ائتمان قصير الأجل قادر على التصفية الذاتية بسرعة لتجنب المخاطر.

وفي محاولة لتحديد مفهوم معين للسياسة النقدية ، يمكن القول أنها مجموعة الوسائل والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تعبر عن فن التوقعات التضخمية الذي يسعى للتأثير في كلفة الائتمان ووجهته لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة منها ما يتعلق بالجانب النقدي أو غير النقدي ، على أن تراعي تلك الإجراءات والوسائل إجراءات وأهداف السياسات الاقتصادية الأخرى ، خاصة السياسة المالية للحكومة وإدارة الدين العام ، نظرا لما تخلفه من تأثيرات نقدية أو غير نقدية على السياسة النقدية قد تحد من فاعليتها في سعيها لتحقيق أهدافها .

١.٢ أهداف السياسة النقدية Aims of Monetary Policy

انعكس تطور أهداف السياسة النقدية في وسائلها وأدواتها المختلفة ، ليشمل ليس فقط الإجراءات النقدية بالمعنى الضيق ، وإنما على الإجراءات الحكومية الأخرى التي لها تأثيرات نقدية في الاقتصاد القومي ، كان هذا التطور بسبب عدم كفاية الوسائل التقليدية للسياسة النقدية في تحقيق أهدافها وظهور النظرية العامة لكينز في الفائدة والاستخدام والنقود ، إذ تبين وجود عوامل نقدية أخرى غير عرض النقود تؤثر في الطلب الكلي الفعال من أهمها سرعة التداول ، كما أن تأثير عرض النقود لا ينحصر تأثيره على المستوى العام للأسعار فقط ، وإنما يتعدى أيضا ذلك على الاستثمار والتراكم الرأسمالي ومستوى الاستخدام [٦] . وقد ولدت أفكار ادم سميت في كتابه ثروة الأمم عام 1776 تقويضاً للقواعد الفكرية الماركنتيلية التي قامت عليها السياسات الاقتصادية للأمم الغربية على امتداد مائتي عام واحلت عنها السمة التجارية لتنطلق الى فضاءات أخرى في تحقيق أهدافها [٧] .

على العموم يتفق الاقتصاديون على حصر أهداف السياسة النقدية بما يأتي [٨] .

---

[٥]) د. عمر شابرا ، مستقبل علم الاقتصاد في منظور إسلامي ، ترجمة د. رفيق يونس المصري ، مراجعة د. انس الزرقا ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥٥.

[6] د. عبد المنعم السيد علي - د . نزار سعد الدين،النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٤ . ص ٣٥٢ .

[٧] جون ستيل جوردن، إمبراطورية الثروة، ترجمة محمد مجد الدين باكير، الجزء الأول ، عالم المعرفة ،٢٠٠٨،ص82-83.

[8] د . أكرم حداد شهد هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٨٣ – ١٨٤ .

١-تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة للأسعار .

٢- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يؤدي إلى زيادة الدخل والاستخدام .

٣- تطوير الجهاز المصرفي والأسواق المالية بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية .

٤- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ومع ذلك كله دعا ملتون فريدمان M. Friedman إلى إيجاد هدف جديد للسياسة النقدية يتمثل في إيجاد معدل ثابت للنمو في عرض النقود يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالعلاقة مع معدل نمو السكان بعيدا عن حكمة ودراية السلطة النقدية التي قادت إلى فترات من عدم الاستقرار الاقتصادي .

٢. المبحث الثاني : تحليل تطور بعض متغيرات السياسة النقدية وتاثيراتها في اتجاهات النمو الاقتصادي

لفهم طبيعة تاثير وطريقة أداء المتغيرات النقدية في الاقتصاد الكلي ، يجب فهم القوى المحركة للنمو الاقتصادي ، لاسيما أن المتغيرات النقدية هي أهم المؤشرات الحاكمة لاتجاهات النمو والتي يمكن من خلالها إدراك التفاعل المستمر بينها وبين العوامل المسببة للتغيير فيها .

ولاستيعاب ذلك يتطلب استخدام سلاسل زمنية تتضمن اغلب تلك المؤشرات والعوامل المسببة لها لمعرفة تأثيرها في الاقتصاد القومي .. ومن ثم إمكانية تحديد النقاط الزمنية التي يحدث فيها انقلاب تلك المتغيرات عن المؤشر ألاتجاهي لها في الاقتصاد العراقي .

٢.١ تطور عرض النقود (M_2) والصرف والفائدة والناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٣ - Developing of Money Supply ,Interest Rate and Gross Domestic Product for period 2003 – 2015.

بالرغم من طابع الخصخصة الذي ساد في الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي وما نص عليه دستور ٢٠٠٥، والدعوات المتكررة لخصخصة القطاع العام ، إلا أن معظم النشاط الاقتصادي يتم في القطاع العام بشقيه الجاري والاستثماري ، إذ شكل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بعد ٢٠٠٣. وقد أجرى العراق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بعد ٩-٤-٢٠٠٣ للتحول من الإدارة المركزية الشاملة للاقتصاد القومي إلى الإدارة اللامركزية وإتباع آلية السوق وميكانزم الأسعار ، ورفع مساهمة القطاع الخاص وتفعيل نظام السوق ، ودور اكبر للسياسات النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيه . أدى الاتجاه الحديث لدراسة التقلبات الاقتصادية إلى اعتماد المتغيرات الحقيقة في تفسير التغيرات المختلفة ، وليس كما كان سائداً [٩].

---

(9) William Boyes-Michael Melvin, Macroeconomics' ,seventh edition, Houghton Mifflin co. , U.S.A, 2008,P 361.

عمـدت السياســة النقديــة بعـد ٢٠٠٣ إلــى زيــادة المعـروض النقـدي ولكـن بمعـدلات تغيـر سـنوية بـدات بالانخفـاض حتــى أصـبحت سـالبة فـي نهايــة المـدة كمـا فـي جـدول ١، لتؤشـر بوضـوح سـعي السياســة النقديــة الــى تحقيــق الاســتقرار فــي الاســعار ومواجهــة التضــخم لتحفيــز النشــاط الاقتصــادي ومحاولــة رفــع قيمــة الــدينار العراقــي لزيــادة العــرض الكلــي عــن طريــق مســتوردات منخفضــة الــثمن وقيمة للدينار العراقي مرتفعة وبالتالي توفير بيئة ملائمة للنمو والتنمية .

بعد عام ٢٠٠٣ ازداد الإنفاق الكلي لتكبر فجوة الطلب الكلي كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتؤشر بوضوح زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت للاقتصاد العراقي ، مع تغير الأهمية النسبية للنفط في تكوين الناتج المحلي لصالح القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة ، على أن تراجع الأهمية النسبية للنفط سببه تدمير البنى التحتية لهذه المنشات بسبب آثار الحرب في بداية ٢٠٠٣ واستمرار العمليات الإرهابية على تلك المنشات ، فقد خسر العراق ١١ مليون دولار للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ كتكاليف للعمليات الإرهابية على المنشات النفطية[١٠].مع عدم قدرة القطاع الحقيقي على النهوض بالأعباء الإنتاجية والخدمية بسبب تدمير مصادر الطاقة الكهربائية وضعف الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة وعدم وضوح الرؤى الإستراتيجية في إدارتها ، فضلا عن عمليات الفساد الإداري والمالي التي رافقت عملية إعادة أعمار العراق عموماً [١١]، واستجابة لهذه التحديات ارتفع عرض النقود بالمفهوم الواسع ليبلغ 6953420 مليون دينار عام ٢٠٠٣ ،واصل الارتفاع بعدها بمعدل تغير سنوي بلـغ ٧٦%،١٩% فـي عـامي ٢٠٠٤, ٢٠٠٥ علـى التـوالي ،هـذا الارتفـاع يعـود للوضـع الاقتصـادي الجديد ،وبالمقابـل ومـن جانـب آخـر فـان حجـم الـدين الخـارجي قـد انخفـض بشـكل كبيـر خـلال المـدة أعـلاه نتيجـة المفاوضات مع نادي باريس ، فقد انخفض ذلك الدين من ٥١.٦٤٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٦.٤٧٧ بليون دولار عام ٢٠٠٧ كما انخفض حجم الدين الخارجي خارج نادي باريس من ٩.٦٧٤ بليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١.٥٩ بليون دولار عام ٢٠٠٧ أي بمعدل انخفاض ٨٣% للمدة ذاتها فيما انخفض حجم الدين الداخلي بمعدل ٣٠% للمدة ذاتها أيضاً[١٢]. بعد ذلك استمرعرض النقود (M٢) بالارتفاع حتى عام ٢٠١٢ليصل الى 75466000مليون دينار وبمعدل نمو بلغ ٥%،هذا الزيادة قد تعود الى حصول العراق على الاموال التي في الخارج ودخول المنظمات الدولية لإعادة بناء ما دمرته الحرب ، انخفض بعدها ليصل معدل التغير السنوي الى ٨% - عام ٢٠١٥ ، ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية

---

(١٠) وليد خدوري ، معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٤ ، السنة الثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٤ -٢٥.

[١١] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ ،ص ٢٠ .

(12) Republic Of Iraq ، Policy Paper And The Macro-Economic Indicators Analysis Paper Was١٩٨5 Presented To First Conference To Prepare The 2010 -2014 و Five Year National Plane Which ١٩٨6s Held During The Period ، 2009 ، Baghdad ، 2009 ،P 15.

وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وحالة الركود من الدورة الاقتصادية وإرهاصات العمليات الإرهابية . فضلا عن الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الخاص والقطاعات الأخرى[١٣].

جدول ١

تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP)وعرض النقود (M2) وسعر الصرف للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

السنة	GDP بالأسعار الجارية	M2	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار	سعر الصرف الموازي دينار/ دولار
2003	**29585788.6**	6953420	**1836**	**1936**
2004	**53235358.7**	12254000	**1453**	**1453**
2005	**73533598.6**	14684000	**1469**	**1472**
2006	**95587954.8**	21080000	**1467**	**1475**
2007	**111455813.4**	26956000	**1255**	**1267**
2008	**157026062**	34920000	**1193**	**1203**
2009	**131275592.6**	45438000	**1170**	**1182**
2010	**162064565.5**	60386000	**1170**	**1185**
2011	**217327107.4**	72178000	**1170**	**1196**
2012	**254225490.7**	75466000	**1166**	**1233**
2013	**273587529.2**	87679000	**1166**	**1232**
2014	**266420384.5**	90728000	**1166**	**1214**
2015	**209491917.8**	82595000	**1190**	**1247**

المصدر :البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٥ .

[١٣] للمزيد انظر الى
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢-٢٠١٥.

ان حجم الكتلة النقدية في العراق في العراق اتسع بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ استجابة لحجم الإنفاق الحكومي الكبير نتيجة التوسع في التعيين الحكومي وفي القوات المسلحة وقوات الأمن الأخرى ، فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود والطاقة مما يعني ضمنا الحاجة إلى مزيد من النقود لأسعار أعلى وزيادة عوائد النفط بالعملة الأجنبية وبالتالي الحاجة إلى تنقيدها بالدينار العراقي لإغراض الإنفاق والموازنة .

جدول (٢)

معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وعرض النقود (M2) وأسعار الصرف الرسمية والموازية

السنة	**معدل التغير السنوي GDP**	معدل التغير السنويM2	**معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي**	**معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي**
2003				
2004	**79.9**	76.23	**-20.8**	**-24.94**
2005	**38.1**	19.83	**1.1**	**1.30**
2006	**30.0**	43.56	**-0.13**	**0.20**
2007	**16.6**	27.87	**-14.4**	**-14.10**
2008	**40.9**	29.54	**-4.94**	**-5.05**
2009	**-16.4**	30.12	**-1.92**	**-1.74**
2010	**23.5**	32.90	**0**	**0.21**
2011	**34.1**	19.53	**0**	**0.92**
2012	**17.0**	4.56	**-0.34**	**3.09**
2013	**7.6**	16.18	**0**	**-0.08**
2014	**-2.6**	3.48	**0**	**-1.46**
2015	**-21.4**	-8.96	**2.05**	**2.716**

المصـــدر :البنـــك المركـــزي العراقـــي – المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والابحـــاث النشـــرات الســـنوية ٢٠٠٣-٢٠١٥

لفهـم طبيعـة تـأثير معـدلات الصـرف والفائـدة فـي بعـض المتغيـرات الاقتصـادية وطريقـة أداءهـا فيهـا ، يجـب فهـم القـوى الكامنـة خلـف الإنتـاج والاسـتهلاك والاسـتثمار والإنفـاق الحكـومي وفجـوة التجـارة الخارجيـة ، لاسـيما أن المتغيـرات أعـلاه هـي أهـم المؤشـرات الاقتصـادية فـي العـرض الكلـي و الطلـب الكلـي ، التـي يمكـن مـن خلالهـا إدراك التفاعـل المسـتمر بينهـا وبـين العوامـل المسـببة للتغييـر فيها وسنكتفي بتحليل النمو للناتج فقط انسجاما مع عنوان البحث.

بعـد عـام ٢٠٠٣ صـدر القـانون ٥٦ لسـنة ٢٠٠٤ لضـمان اسـتقلالية البنـك المركـزي فـي رسـم السياسـة النقديـة وبالتـالي إعـادة هيكلـة الاقتصـاد العراقـي مـن اجـل بنـاء مرتكـزات قويـة داخـل الاقتصـاد الـوطني فـي إطـار التوجـه نحـو اقتصـاد السـوق،وفي أواخـر عـام ٢٠٠٣ أقـام البنـك المركـزي مـزاد العملـة لـيعلن انتهـاء تطبيـق أسـعار الصـرف الثابتـة المتعـددة فـي العـراق ومـا نـتج عنهـا مـن اخـتلالات هيكليـة عميقـة واعتمـاد سـعر الصـرف المعـوم المـدار المعلـن اذ يتحـدد وفـق آليـة العـرض والطلـب و تحـت رقابـة وإشـراف البنـك المركـزي للأهميـة التـي يحظـى بهـا سـعر الصـرف فـي الاقتصـاد العراقـي [١٤] . بلـغ صـافي الموجـودات للبنـك المركـزي العراقـي ٦٩.٤ ترليـون دينـار عراقـي عـام ٢٠١١ ويعـادل ٢٢٢% مـن العملـة المصـدرة ، لـذلك يصـنف البنـك المركـزي العراقـي ضـمن البنـوك المدينـة لان مبيعـات الـنفط بالعملـة الأجنبيـة تبيعهـا الحكومـة إلـى البنـك المركـزي اكبـر مـن قـدرة السـوق علـى اسـتيعابها ، لـذلك تنطـوي هـذه العمليـة علـى حـركتين الأولـى توسـيع الأسـاس النقـدي بقيمـة العملـة الأجنبيـة التـي اشـتراها البنـك المركـزي والثانيـة تقلـيص الأسـاس بمقـدار مشـتريات القطـاع الخـاص منهـا والفـرق هـو الإضـافة إلـى صـافي موجـودات البنـك المركـزي بالعملـة الأجنبيـة يقابلـه زيـادة فـي الأسـاس النقـدي .ولتجنـب الإفـراط فـي السـيولة يـدفع البنـك المركـزي إلـى التعقـيم لتعطيل جزء منها في البنك المركزي [١٥] .

لقـد كـان سـعر الصـرف هـدف السياسـة النقديـة بوصـفه أداة للـتحكم بالتضـخم الناشـئ بسـبب تطبيـق نظـام الاسـتيراد بـدون تحويـل خـارجي وطبـع العملـة بـدون قيـد او شـرط واسـباب اخـرى . دعـت الحاجـة البنـك المركـزي إلـى إنشـاء نافـذة بيـع العملـة لتحسـين قيمـة الـدينار العراقـي [١٦].واسـتمر العمـل به خلال مدة البحث .

[١٤] محمود محمد داغر_ حسين عطوان مهوس ،دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢،ص٧.

[١٥] د. احمد ابريهي العلي ، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ص ٤٦٠ -٤٧٠ .

[١٦] محمود محمد محمود داغر –حسين عطوان مهوس ،المصدر نفسه ،ص ١٠.

وبمتابعة جدولي ١، ٢، نجد ان المدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ شهدت ارتفاعا في قيمة الدينار العراقي وتقارب كل من سعر الصرف الرسمي والموازي اذا بلغ عام٢٠٠٨ سعر الصرف الرسمي ١١٩٣ دينار / الدولار وبمعدل نمو بلغ ٤%- ،والسعر الرسمي لنفس العام بلغ ١٢٠٣ دينار / الدولار بمعدل نمو بلغ ٥%- ،هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي سيؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، اذا نلاحظ الارتفاع التدريجي لبعض مساهمات القطاعات الاقتصادية بمستويات متباينة في الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن تفسير التحسن التدريجي في سعر الصرف مقابل ارتفاع المساهمات النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الخدمات ، الى فتح مجالات للعمل جديدة تتعلق بخدمات الانترنيت والسياحة والتامين وورش صيانة وبيع أجهزة النقال فضلا عن عوامل أخرى .ويمكن ملاحظة ذلك على النمو الايجابي لمعدلات التغير السنوية للناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٣ -٢٠١٥ عدى الأعوام ٢٠٠٩ ، ٢٠١٤ لتؤشر بوضوح النتائج السلبية للازمة المالية العالمية (٢٠٠٨ -٢٠٠٩) والأحداث السياسية في العراق عام ٢٠١٤في العراق وانخفاض أسعار النفط عالميا مما انعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي . وبالتالي يقود بنا ذلك بالنتيجة القول ان نمو الناتج يتبع نمو الايرادات النفطية اكثر من نمو متغيرات اخرى .

ان التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٥ رافقها معدلات تغير سنوية سالبة لمعظم سنوات المدة اعلاه في سعر الصرف الموازي ورافق هذه المدة تأرجح في معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الاجمالي .اما عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بقي سعر الصرف الرسمي ثابتا في حين شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعا وبمعدلات نمو موجبه[١٧]، وفي عام ٢٠١٥ فقد انخفض سعر الصرف الرسمي والموازي ليبلغا (١١٩٠، ١٢٤٧) وبمعدل تغير سنوي وصل إلى ٢% ، وهذا يؤشر بوضوح دخول العراق نفق الحرب على الإرهاب وتراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعاره.

يمكن ان نستنتج ان تحرير سعر الصرف الرسمي واقترابه بشكل كبير وواضح من سعر الصرف الموازي بهدف رفع قيمة الدينار العراقي ،وهذا بدوره لم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الا بمستويات متباينة وهذا يعود الى تمعق حجم الاختلالات الهيكليلية وضعف مرونة العرض الكلي وانخفاض الإنتاجية وعدم وجود سلع غير نفطية معدة للتصدير فضلا عن الوضع الأمني غير المستقر واعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة وبالتالي إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى .

جدول (٣)

تطور معدلات الفائدة والتضخم للمدة ٢٠٠٣ ٢٠١٥

[١٧] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢، ص١٨.

السنة	معدلات الفائدة	معدل التضخم	معدلات الفائدة الحقيقية
2003	**6.35**	**32.58**	**-26.23**
2004	**6**	**26.96**	**-20.96**
2005	**7**	**36.96**	**-29.96**
2006	**10.42**	**53.23**	**-42.81**
2007	**20**	**30.83**	**-10.83**
2008	**16.75**	**2.67**	**14.08**
2009	**8.83**	**-2.80**	**11.63**
2010	**6.25**	**2.46**	**3.79**
2011	**6**	**5.60**	**0.40**
2012	**6**	**6.06**	**-0.06**
2013	**6**	**1.86**	**4.14**
2014	**6**	**2.24**	**3.76**
2015	**6**	**1.44**	**4.56**

المصدر

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٦,٢٠٠٧,٢٠٠٨,٢٠٠٩,٢٠١٠,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥
- معدلات الفائدة الحقيقية استخرجها الباحثين بعد استبعاد التضخم من الفائدة الاسمية .

تعد معدلات الفائدة من المتغيرات النقدية التي يمكن ان تستخدم في التأثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي، فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف تلجا الى معدل الفائدة وان ثبات معدلات الفائدة وعدم جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية يقود الى تخفيض التراكم الرأسمالي وبالتالي ضياع فرصة للنمو والتنمية .

بلغ معدل الفائدة ٦.٣٥ % لعام ٢٠٠٣ وواصل ارتفاعه حتى بلغ ٢٠ % عام ٢٠٠٧ وبمعدل للتغير السنوي ٩١% كما في جدول ٣، اذ حاولت السياسة النقدية كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع خاصة بعد انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة معدلات الأجور في القطاعين العام والخاص و انعكاس ذلك على التكاليف التشغيلية والثابتة، فضلا عن ان المصارف التجارية مازالت

متمسكة بفكرة الفائدة العالية على القروض الممنوحة بمعدلات تفوق معدلات التضخم لتجنب تآكل رؤوس أموالها وإيداعات الأفراد والمؤسسات المختلفة ، وهذا يتنافى مع هدف الاستقرار المالي والذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد معدل الفائدة واعتقاد المصارف بان معدل الفائدة العالي كافي لتحمل مخاطر الائتمان بسبب المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وتردي الوضع الأمني في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية[١٨]، مقابل هذا الارتفاع في معدلات الفائدة حاول البنك المركزي والبنوك التجارية جذب مدخرات الافراد ورجال الاعمال لتنشيط الاستثمار.

وبمتابعة جدول ٣ نجد ان معدل الفائدة بدا منخفضا للعام ٢٠٠٨ ليبلغ ١٦.٧٥ % عن العام الي سبقه وواصل ذلك الانخفاض حتى عام ٢٠١٥ ليبلغ ٦% . بالمقابل فان هذه الارتفاعات او الانخفاضات في معدلات الفائدة لم تؤثر بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ضعف العمق المالي للاقتصاد العراقي وعدم قدرة الجهاز المصرفي على الاستثمار في الجانب الحقيقي وان الائتمان الممنوح كان في اغلبه قصير الأجل نظرا للمخاطر العالية في استرداد القروض وفوائدها وفي مجالات المضاربة وليس القطاع الحقيقي ، فضلا عن ذلك فان إنتاجية القطاعات المكونة للناتج تعتمد على المالية العامة للدولة في تمويل عمليتها التشغيلية وليس على السوق النقدية وان نمو الناتج مرتبط بعوامل اخرى اكثر تاثيرا من الفائدة وعرض النقود .

٢.٢ تقييم فاعلية السياسة النقدية بعد ٢٠٠٣* :

في العقود الأخيرة برزت الدعوات المتكررة إلى الإصلاحات الاقتصادية وفقا لحرية السوق واقتصاد السوق ، وهذا خيار فرض على البلدان النامية ومنها العراق منذ أكثر من ثلاثة عقود فاتجهت معظم البلدان إلى إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ومنها السياسة النقدية فضلا عن الإصلاحات الهيكلية في القطاعات المختلفة ،إلا أن الأمر في العراق يختلف بعض الشيء، فالاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب يتسم بسيادية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة فضلا عن ضعف القطاع الانتاجي فيه مما جعله مستوردا صافيا للسلع والخدمات ، اذ يبلغ حجم مستورداته من مادة الحليب من إيران بحدود ٣ مليار دولار مع تجارة خارجية قائمة على الاستيراد بحدود ٨ مليار دولار حتى عام ٢٠١٥ ، ومن تركيا بحدود ١٢ مليار دولار ناهيك عن مستورداته من دول الخليج والعالم الخارجي ، على ان هذه الاختلالات ستلقي بضلالها على فاعلية وأداء السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المختلفة .

وفي ما يخص السياسة النقدية فبعد ٢٠٠٣ يمكن ملاحظة مايأتي :

١- صدرت العديد من القوانين كقانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته في ٢٠٠٨ التي اعطت استقلالية كبيرة للبنك المركزي في رسم سياساته النقدية واستطاع ان يعرض اغلب مؤشراته بشفافية عالية .

---

[١٨] مجلة السياسية النقدية والمالية ، البنك المركزي ،مجلد (١) العدد الثاني ،اب ٢٠١٧،ص ١١.

- تجنبا للتكرار ، تم استعراض الفقرة **٢.٢** من تقارير البنك المركزي والتقرير الاقتصادي للاعوام ٢٠٠٣- ٢٠١٥

٢- تم تاسيس عدد من المصارف الخاصة وشركات الاستثمار والتمويل والتامين بلغ عددها ٤١ مصرفا تسعة منها مصارف اجنبية ، لها ٤٩٤ فرعا ، عدد المصارف الحكومية ٧ ولها ٤١٨ فرع في نهاية ٢٠١٠ .

٣- بالرغم من ارتفاع عدد المصارف الخاصة الا ان ودائعها لم تشكل سوى ٨% من الـ GDP . مما يدل على ضعف مساهمتها في النشاط الاقتصادي

٤- نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الخاصة لا يتعدى ٣٤% والباقي ٦٦% من المصارف الحكومية ،وهذا يؤشر بوضوح حجم الاحتياطات النقدية الكبيرة لدى المصارف الخاصة بالمقابل فان معظم النشاط الاقتصادي يتم داخل القطاع العام .

٥- دوافع الطلب على النقود متعددة ، وهي للمعاملات والاحتياط والمضاربة واضيف طلب اخر في العراق وهو للاكتناز hoarding ويشكل نسبة كبيرة من اجمالي الطلب النقدي في العراق وهذا يمثل تسرب في دورة التدفق النقدي يؤثر بشكل سلبي على دورة الدخل .

٦- قبل ٢٠٠٣ كان يخصص اكثر من ٩٠% من الدخل نحو الاستهلاك لاسيما فقرة الغذاء وبعد ٢٠٠٣ انخفضت هذه النسبة الى ٦٠-٦٥ % واتجهت الى نمط جديد من الاستهلاك المرتبط بالاستيراد ، مما يضيف عبا جديد على السياسة النقدية لمواجهة ذلك من خلال تخفيض عجز الميزان التجاري وتحسين سعر الصرف للدينار العراقي .

٧- في العراق انحسرت الطبقة الوسطى اذا ما اجرينا توزيع طبقي للمجتمع ، على ان هذه الطبقة تمثل الطبقة المدخرة التي تستطيع القيام بالاستثمار على المستوى الوطني مما يعني ضمنا تحييد دورها في هذا الاتجاه .

٨- ضعف السوق المالية قاد بالنتيجة الى ضعف تاثير معدل الفائدة في توجيه النشاط الاقتصادي .

٩- هناك احتياطات وودائع ضخمة لدى المصارف التجارية تقدر بـ ٢.٠ ترليون دينار كاحتياطات فائضة ،تقوم باستثمارها في مزاد العملة ، مما ادى الى ابتعاد تلك المصارف عن اهدافها الرئيسة المتمثلة بخلق الائتمان وبالتالي التاثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي .

١٠- لم يتعد حجم الكتلة النقدية في العراق ٥ ترليون دينار قبل ٢٠٠٣ ، وصل الى

٣٩ ترليون دينار عام ٢٠٠١٥ ثم بحدود الـ ٦٠ ترليون دينار حاليا يذهب منه بحدود ٦٠-٧٠ % كاكتناز .مع انحسار الحسابات الجارية والودائع الزمنية لصالح العملة في التداول ، مما يؤشر الى ضعف البيئة الجاذبة للاستثمار .

١١- بلغ عرض النقود بالمفهوم الضيق ٦٢.٥ ترليون دينار عام ٢٠١١ بينما بلغ عرض النقود بالمفهوم الواسع ٧٢.٢ ترليون دينار والفرق بينهما ضئيل نسبيا مما يدل على ضعف العمق المالي في العراق .

١٢- بلغت ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي بحدود ٤٤.٧ ترليون دينار عام ٢٠١١ ، بينما كان حجم الائتمان النقدي لا يتعد ٢٠.٣ ترليون دينار وباستبعاد الاحتياطات النقدية الإلزامية تبقي إمكانية ٣٨ ترليون قابلة للإقراض .

١٣- مجموع رؤوس الأموال في المصارف العراقية لحد ٢٠١٢ بحدود ٦ ترليون دينار وهذا الرقم ضئيل جدا اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حاجات العراق التنموية وبالتالي انعكاس ذلك سلبيا على الملاءة المالية والقدرة الائتمانية للمصرف .

١٤- لازالت نسبة الائتمان النقدي من المصارف الخاصة لا تتعد ١٩% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف كافة بالرغم من رؤوس اموالها تشكل ٧٨% من إجمالي رؤوس أموال المصارف كافة .

١٥- الملاءة المالية للمصارف الحكومية اقل من ١٢% بينما المصارف الخاصة بحدود ٢٤% .

١٦- مازالت نسبة الائتمان النقدي / GDP بحدود ٨% لحد عام ٢٠١٢ وهي نسبة متدنية واقل من النسبة المعيارية عالميا التي تبلغ ٢٠% .

الاستنتاجات :

١- ادى التحول السياسي في العراق الى تحولا في الفلسفة الاقتصادية بعد ٢٠٠٣ لا سيما في مجال السياسة النقدية انعكس بشكل مباشر او غير مباشر في تأثير فاعلية وتوجهات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة .

٢- اضيف دافع جديد للطلب على النقود لإغراض الاكتناز في العراق بسبب عدم قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخارات من الافراد والوحدات الاقتصادية المختلفة .

٣- صدرت العديد من القوانين كقانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته في ٢٠٠٨ التي اعطت استقلالية كبيرة للبنك المركزي في رسم سياساته النقدية واستطاع ان يعرض اغلب مؤشراته بشفافية عالية .

٤- تم تاسيس عدد من المصارف الخاصة وشركات الاستثمار والتمويل والتامين بلغ عددها ٤١ مصرفا تسعة منها مصارف اجنبية ، لها ٤٩٤ فرعا ، عدد المصارف الحكومية ٧ ولها ٤١٨ فرع في نهاية ٢٠١٠ .

٥- لازالت نسبة الائتمان النقدي من المصارف الخاصة لا تتعد ١٩% من اجمالي الائتمان الممنوح من المصارف كافة بالرغم من رؤوس اموالها تشكل ٧٨% من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة .

٦- استهدفت السياسة النقدية التضخم عبر الصرف وكانت ناجحة في ذلك الاتجاه .

٧- الاستمرار في مزاد العملة سيقود لاحقا الى استنزاف الاحتياطي النقدي من العملة الاجنبية .

التوصيات :

١- معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لضمان فاعلية اكبر للسياسة النقدية .

٢- توفير بيئة ملائمة لجذب الادخارات المحلية بهدف زيادة الطلب الاستثماري.

٣- ضمان مشاركة راس المال المحلي والاجنبي في العمل المصرفي في العراق لتوسيع القاعدة النقدية

٤- اعتبار مزاد العملة هدف وسيط قصير الاجل او متوسط الاجل في ابعد تقدير .

المصادر :

١ - د. احمد ابريهي العلي ، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب ، العراق ، ٢٠١٥ .

٢ - أكرم حداد شهد هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٣ - جيمس جوارتيني وآخرون ، الاقتصاد القائم على الفطرة السليمة ، ترجمة عباس أبو ألتمن ، الطبعة العربية الأولى ، دار إيكال للطباعة والتصميم ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٤ - جون ستيل جوردن، إمبراطورية الثروة، ترجمة محمد مجد الدين باكير، الجزء الأول ، عالم المعرفة ،٢٠٠٨ .

٥ - د. عبد المنعم السيد علي - د . نزار سعد الدين،النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،٢٠٠٤ .

٦ - د. عمر شابرا ، مستقبل علم الاقتصاد في منظور إسلامي ، ترجمة د. رفيق يونس المصري ، مراجعة د. انس الزرقا ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ٢٠٠٤ .

٧- د . عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ .

٨- محمود محمد داغر_ حسين عطوان مهوس ،دراسة بعنوان سعر الصرف العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢.

٩- وليد خدوري ، معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٤ ، السنة الثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

التقارير :

١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ .

٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرات السنوية ٢٠٠٣-

٢٠١٥ .
٣- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية للسنوات٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٦,٢٠٠٧.٢٠٠٨,٢٠٠٩,٢٠١٠,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥

المصادر الاجنبية :

1- David C . Colander , Economic s , Fourth edition , Mc Grew –Hill , Irwin , 2001 .

2- Enzing , Monetary policy , end sand means , Harmon Sdworth , middle six , Penguin , 1964 .

3- Republic Of Iraq ، Policy Paper And The Macro-Economic Indicators Analysis Paper Was١٩٨5 Presented To First Conference To Prepare The 2010 -2014 Five Year National Plane Which ١٩٨6s Held During The Period ، 2009 ، Baghdad 2009.

4- William Boyes-Michael Melvin, Macroeconomics' ,seventh edition, Houghton Mifflin co. , U.S.A, 2008.